

رام الله: ندوة تناقش معيقات تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

رام الله - "الأيام": نظم مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"، بالتعاون مع مؤسسة "فريدريش ناومان" من أجل الحرية، في رام الله، أول من أمس، ندوة حوارية حول "المعيقات القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بحضور ممثلين عن المؤسسات الرسمية، ومؤسسات المجتمع المدني، ومحامين وصحافيين وناشطين مجتمعيين وطلبة جامعيين.

وبين سليمان أبو دية من مؤسسة "فريدريش ناومان" أن من أهداف تعاون المؤسسات توعية المجتمع بموضوع الفساد ومكافحته، مشدداً على أهمية تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

من جهته، أشار أستاذ القانون في الكلية العصرية، عبد الرحمن ربحان، إلى أهمية مكافحة الفساد، خاصة أن فلسطين وقعت على العديد من الاتفاقيات، ومن ضمنها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي تسعى إلى إحداث تنمية مستدامة في كافة دول العالم، فهناك قصور في تطبيقها في المجتمع الفلسطيني، إضافة إلى وجود المعوقات التي تحول دون تطبيقها، ما يحث من وجود التنمية مع وجود الفساد.

بدوره، عرض أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العربية الأميركية، أيمن يوسف، ورقة موقف تحدث فيها حول الملامح العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ومعيقات تطبيقها في فلسطين، والمعيقات السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية، مشيراً إلى الجهود الفلسطينية المبذولة لتطبيق الاتفاقية (الإجراءات المتخذة)

من قبل السلطة الوطنية للإيفاء بالتزاماتها تجاه إنفاذ هذه الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية، وفيما يخص المعوقات القانونية، ذكر يوسف أن تعطيل المجلس التشريعي نتج عنه عدم قيام المجلس بأحد أهم مهامه وهي الرقابة على أداء السلطة التنفيذية، كما أدى ذلك إلى عدم موامة القوانين والتشريعات الفلسطينية مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أما المعوقات السياسية فتتلخص في وجود الاحتلال وسياسته، الهادفة إلى ضرب بنية المجتمع الفلسطيني وتقويض مؤسساته، إضافة إلى الانقسام، ومن جانب المعوقات الاجتماعية يعتبر الفقر والبطالة وانتشار مظاهر تعارض المصالح والواسطة والمحسوبية والمحاباة بيئة خصبة لانتشار الفساد والحيولة دون مكافحته، وكل ذلك أثر على التنمية الاقتصادية في فلسطين.

وحول الجهود الفلسطينية المبذولة لتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أوضح أنها اقتصر على قيام الحكومة بعدة إجراءات عملية واتخاذ قرارات من شأنها تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة في العمل العام، كتطبيق قانون الشراء العام وتعميم واعتماد مدونات سلوك الموظفين في الوظيفة العامة، والانضمام لمبادرة الحكومة المنفتحة، وتحديد سقف أعلى رواتب لرؤساء المؤسسات العامة غير الوزارية، والإعلان عن الشواغر الوظيفية.

أما المستشار القانوني لمؤسسة "أمان" المحامي بلال البرغوثي فذكر أن هناك إشكالية أكبر في مكافحة الفساد، وهي عدم وجود التعاون في تسليم المجرمين، وقال: لا بد من وجود قانون لحماية المبلغين عن

الفساد، والتي تعتبر من المعوقات الأساسية في مجال مكافحة الفساد، إضافة لقلّة الوعي فيما يخص قضايا الفساد، وبالتالي يجب أن تكون هناك شراكة وطنية من أجل توعية المجتمع بمكافحة الفساد، وأوصى المشاركون بضرورة موامة القوانين الوطنية والتشريعات الفلسطينية مع اتفاقية مكافحة الفساد، ونشر الاتفاقية والتعديلات اللازمة عليها قبل اعتمادها، وضرورة تصويب قانون مكافحة الفساد من خلال العمل بتوصيات مؤسسات المجتمع المدني، وإعداد خطة وطنية شاملة لتوحيد جهود تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين، وإنهاء الانقسام وتفعيل المجلس التشريعي، وتفعيل دور الأجهزة الرقابية في السلطة، وتمكين الإعلام من حرية الوصول إلى المعلومة، وإجراء التحقيقات الاستقصائية في إطار تعزيز المساءلة الإعلامية لتعميق مفاهيم مكافحة الفساد، وتعميم مساق مكافحة الفساد في المدارس والجامعات، وضرورة بناء ثقافة عامة مناهضة للفساد ونشر الوعي المجتمعي بقيم مكافحة الفساد.

صحيفة الأيام
الاحد
21/10/2018
ص 7